جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

بحث بعنوان:

"اثر التضخم النقدي على القرارات الاستثمارية: دراسة تحليلية" تقدم به الطالب **حسين عبد الزهرة كاظم** كجزء من متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية.

بأشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

سالم صلال راهي الحسناوي

بسم الله الرحمن الرحيم

ويسألونك عن الروح قل الروح من امر ربي وما أوتيتم الا قليلاً(٨٥)

سورة الاسراء

"صدق الله العظيم"

الاهداء:-

الى رمز الوفاء ــــــــــــــــــــــــ

الى من الجنة تحت قدميها ــــــــــــــــ

أمـــــــــي

الشكر والتقدير

الى من مدين لهم بالعر فان .....

الى من تعلمت منهم الكثير .....

أساتذتي

المقدمة:

ان القرار الاستثماري هو ذلك الاختيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين وهو اختيار بوعي يقوم على التدبير والحساب في الغاية والوسيلة ان الاصل في القرار هو عدم التأكد الناتج عن وجود مناهج وبدائل متعددة ولذلك يعد اتخاذ القرار العملية الحرجة في حالة التأكد وحلة عدم التأكد.

تتأثر القرارات الاستثمارية بعوامل عديدة سياسية واقتصادية ومن بين هذه العوامل الاقتصادية هي ظاهرة التضخم النقدي الذي ينعكس أثرة في خلق جو من عدم الاستقرار في قطاع الاعمال ويؤدي الى عدم معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل أو الاموال المستثمرين وبالتالي فأن أثره على اتخاذ القرارات الاستثمارية أثر سلبيا.

يركز هذا البحث على أثر التضخم النقدي على قرارات الاستثمار في العراق ولعام (٢٠١٣) ومقارنتها بعامي (٢٠١١-٢٠١٢)

المبحث الاول: منهجية البحث

مشكلة البحث :

لا تؤخذ عامل التضخم بعين الاعتبار عند صياغة قرارات الاستثمار مما ينعكس سلبا على نتائج قرارات الاستثمار .

اهمية البحث:

نظرا لأهمية عامل التضخم النقدي ومالة من اثر كبير على نتائج قرارات الاستثمار يمكن تحديد هدف البحث في بيان دور التضخم النقدي على قرارات الاستثمار .

هدف البحث :

نظراً لما لعامل التضخم النقدي من دور كبير وواضح على قرارات الاستثمار يمكن تحديد هدف البحث في بيان دور التضخم النقدي على قرارات الاستثمار .

المبحث الثاني: الجانب النظري:-

اولاً: الاطار النظري لمفهوم التضخم:-

يشير مفهوم التضخم بشكل عام الى الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار بحيث يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود ويعوقها عن ادائها لوظائفها على نحو كامل(داود،٢٠١٠:١٦١)

-١-المفهوم العام للتضخم

١- يعرف التضخم اقتصاديا بأنه اجراء اقتصادي يتخذ عمدا من جانب السلطات النقدية في دولة مافي صورة ضخ كمية من النقود في اقتصاد مما يؤدي الى تنشيط الاوضاع الاقتصادية والعمل على ارجاعها الى ما كانت علية قبل الانخفاض المتواصل في الاسعار(العيسى :٢٠٠١:١٩١)

٢-كما يعرف التضخم بانه حركة صعوديه للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض

٣- انه احد الامراض الاقتصادية والاجتماعية التي تبعث في جسد الاقتصاد القومي وتحدث فيه اختلالات سيئة وقد انتشر هذا المرض في عدد كبير من دول العالم واشتدت الموجات التضخمية خاصتا في السبعينات من هذا القرن حتى تحولت الى ظاهرة عالمية تجندت لدراستها العقول الاقتصادية بغية الوصول الى حلول لا يقاف هذا الخطر الزاحف وتلافي اثارة السيئة (الزبيدي.٢٠١١:٣٢)

(٢)انواع التضخم:

١- التضخم وفقا لحدته وشدته:

أ-التضخم المعتدل الزاحف

يشمل الحالات التي تتزايد فيها اسعار بشكل بطي ومتوقع حيث يأخذ معدل التضخم منزلة عشرية (اي اقل من ١٠%) وهذا النوع التضخم لا يحدث اختلالا في التوازن الاقتصادي كما ان الاقتصادين الكنديون يرون ان هذا التضخم لا يشكل اي خطورة على النشاط الاقتصادي (داود،٢٠١٠:١٦٢)

ب- التضخم المتسارع:

ويشمل الحالات التي تتزايد فيها الاسعار بمعدلات مرتفعة قد تصل الى من منزلتين عشريتين او ثلاثة(اي بين معدل عشرة وحتى يصنع مئات)خلال فترة زمنية بسيطة .(داود، ٢٠١٠:١٦٣)

ج- التضخم الجامع:

عادتا يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش او مرحلة من نظام اقتصادي الى اخر او في الفترات التي تعقب الحروب لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم اسوا انواع التضخم حيث يفقد الناس الثقة بالنظام الاقتصادي(طوروس،٢٠١٠:١٩٣)

٢- التضخم وفقا لدرجة تحكم السلطات النقدية في مراقبة وتحديد الاسعار

أ-التضخم الظاهر:

وفية ترتفع الاسعار بصورة متصلة ودائمة دون ان يتعرض طريقها او يحد من وقوعها اي عائق استجابة لفائض الطلب وبعبارة اخرى ترتفع فية الاسعار بحرية اي بدون تدخل السلطات ويظهر هذا النوع مباشرة على شكل ارتفاع في الاسعار ثم ينعكس في شكل ارتفاع الاجور وغيرها (ملوخية ،٣٨٣)

ب-التضخم المكبوت :-

غالبا ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجة حيث تصدر الدولة نقودا دون غطاء بهدف الانفاق العام للدولة مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض بسبب وفرة النقد فتلجا الدولة الى تدخل من اجل التحكم بالأسعار عن طريق

تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد وهذا ما يؤدي الى ظهور الاسواق السوداء (طوروس:٢٠١٠:١٩٤)

٣- اسباب التضخم:

١- العامل النقدي

يرى اقتصادي الشهير (ميلتون فريد مان) ان التضخم وفي كل الاحوال ظاهرة نقديه فيرى

فريدمان ان التغيرات في العرض النقدي هي مصدر الرئيسي للتغيرات في الاسعار ومن ثم حدوث التضخم وبالتالي فأن علاج التضخم من وجه نظر فريد مان انما يتمثل في معادلة تخفيض معادلة نمو العرض النقدي الى مستويات منخفضه. ويقرر فريدمان بأنه في كل حال يمر فيها بلد ما بمعدل تضخم غاية في الارتفاع ولفترة ممتدة من الزمان فأن معدلات النمو في العرض النقدي لهذا البلد يكون ايضا غاية في الارتفاع (ابو السعود ،٢٠٠٤:٢٠٤)

٢- جذب الطلب٠

ان الزيادة المستوى العام للأسعار في ناجمة عن ارتفاع الطلب العام وخاصة في ظروف التوظف الكامل او التشغيل الكامل او شبة الكامل بحيث ان الزيادة في الطلب تعمل على دفع الاسعار داخل الاقتصاد بشكل عام واسواق عناصر الانتاج فكما لاحظ كبينز فأن التضخم ينشأ عندما لا تؤدي الزيادة الاضافية في الطلب الى زيادة اضافية في الانتاج ففي هذه الاحوال لا يتوسع الانتاج وفي نفس الوقت تتصاعد (حردان، ١٩٩٧:١٩٧).

٣- دفع النفقة٠

وهذا يفسر ظاهرة التضخم على انها ناجمة عن دفع نفقات الانتاج او الزيادة في تكاليف الانتاج كما تعلم قد تكون اجور او ارباح او فوائد او ريع ففي هذا الاحوال فأن دفع تكاليف الانتاج سواء كان اجور او ارباح او غير ذلك سيؤدي الى ارتفاع الاسعار والارتفاع المتلاحق في الاسعار هو التضخم٠

٤- العجز المستمر من موازنة الدولة:

وقد يؤدي وجود العجز المستمر في موازنة الدولة الى بروز ظاهرة التضخم فماذا يعني ان العجز المستمر في موازنة الدولة ؟ انه يعني باستمرار ان نفقات الدولة هي اكثر من ايرادها عندما تتجاوز نفقات الدولة ايراداتها فان ذلك مؤشر على التوسع في الانفاق الحكومي وهذا التوسع يمكن تغطيته . اما عن طريق التوسع في الاصدار النقدي او زيادة الاسعار خصوصا ونحن نعلم ان معظم النفاق الحكومي هو انفاق استهلاكي والميل نحو الاستيراد ليس افضل منه في القطاع الخاص. واذا كانت الايرادات لاتغطي النفقات فهي تعني ايضا بان الدخول والمخصصة للأنفاق ستكون مرتفعا نسبيا وكل ذلك يدفع باتجاة زيادة في الأسعار.

٥- اثار التضخم:

يترتب على التضخم المستمر في الاسعار اثار افراد المجتمع واوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ولكن بصورة متفاوتة ونورد أهم هذه الأثار فيما يلي:

١- تأثير التضخم على الدخل٠

يضر التضخم بعض فئات المجتمع أكثر من البعض الأخر فأصحاب الدخول الثابتة هم بالتأكيد المتضررين من ارتفاع الاسعار بينما أصحاب الدخول الناشئة عن الارباح من رجال الاعمال وتجار غيرهم (الذين ترتفع دخولهم بنسبة ارتفاع الاسعار من وجود التضخم)(لوادي-عارف، الصافي،٢٠٠٩:١٨٨)

٢- تأثير التضخم على المديونية٠

يستعد المدين من التضخم بينما يتضرر الدائن وذلك لكون المدين يقترض مبلغ من المال ويعيده في فترة لاحقه بقيمة حقيقية اقل للارتفاع المستمر في الأسعار٠

٣- تأثير التضخم على ميزان المدفوعات٠

التضخم اثره السلبي على ميزان المدفوعات حيث ان الدولة تأتي من ارتفاع تجد منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف من منتجات الدول الاخرى الاقل سعرا وبذلك تزداد ادواتها وتقل صادراتها مما يؤدي الى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات او اقل الحالات سواء ينخفض حجم الفائض فيه٠

٤- تأُثيرات التضخم على النمو الاقتصادي٠

اختلفت الآراء اثر التضخم على النمو الاقتصادي بدى ظريف من الاقتصاديين ان التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الاوضاع الاقتصادية المستقبلية الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها كما يؤثر على حافز الادخار وانتاجية العمالة وحماسهم ونتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية ويرى اخر ان التضخم قد يكون دافع لعملية النمو الاقتصادي حيث يتوقع ان البطالة وتظل صحة اي من الرأيين محكومة بنوع ووحدة التضخم فالتضخم الشديد والسريع بدون شك سيضر بالنمو الاقتصادي بينما يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعاً للنمو اذا صوحب بسياسات اقتصادية حكيمة٠(احمد.١٩٨٥:١١١)

٥:- كيفية معالجة التظخم:-

يمكن معالجة التضخم عن طريق السياسيات الاتية

١- السياسة النقدية

يصبح الهدف في هذه الحاله تخفيض كميات النقود ويكون ذلك عن طريق استخدام ادوات السياسة العاملة في هذا الاتجاه (حردان،١٩٩٧:٢٠٠)

أ-عمليات السوق المفتوح٠

حيث يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة التراثية على عرض النقود بحيث يدخل السوق المالي ليبيع ما لدية من سندات حكومية ويتلقى مقابلها نقود ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائدة الامر الذي يؤدي الى رفع القوة الشرائية للنقود مرة اخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق بالتالي التخفيض من وحدة التضخم (لوادي خريس .عباس٢٠١٠:٣١٢)

ب – السياسة الاحتياطي الالزامي ٠

يقوم البنك المركزي في عادة برفض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها باحتياطي مقابل الودائع لديها ويسمى ذلك بالاحتياط القانوني الالزامي ويلتزم ك لبنك بالاحتفاظ بتلك النسب لدى البنك المركزي دون ان يحصل منها على اي فوائد ففي اثناء ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل عندئذ قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق تقديم القروض وبالتالي يقل الحجم النقد في الاقتصاد الامر الذي يساعد على مكافحة التضخم (لوادي ،خري س. عباس ٢٠١٠:٣١٢)

ج- سياسة اعادة سعر الخصم٠

ويقصد بسعر الخصم سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي الى البنوك التجارية ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم ما يعني رفع السعر الفائدة للقروض التي يعطيها البنوك التجارية ما يؤدي الى رفع السعر الفائدة الاعلى القروض الممنوحة للأفراد رغبة رغبه الفرد على الاقتراض فيقل الطلب على النقود مما يؤدي الى معالجة التضخم في الاقتصاد

٢- اجراءات السياسة المالية:

أ- الاتفاق العام والضرائب

تقوم الدولة في حالة التضخم بزيادة الضرائب او تخفيض الانفاق العام وقد تستخدم الوسيلتين معا اذا دعت الحاجة لهذه السياسة اثر في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بفعل تأثير الضرائب والانفاق العام.

ب- سياسة التسعير الجبري

هو قيام الدولة بوضع حد اقصى او ادنى للأسعار في حالة التضخم من اجل التأثير على الاسعار كما يمكن استخدام نظام التقنين او البطاقات التموينية للتأثير على حجم الاستهلاك وبالتالي الطلب الكلي.

ج- سياسة الحد من زيادة الاجور

وذلك عن طريق وضع حد ادنى للأجور (سقف) وحد ادنى للأجور(ارضية)كل ذلك من اجل التأثير على الطلب الكلي من الحد التضخم.

د- سياسة الحد من استيراد السلع الكمالية

وذلك بهدف تخفيض الانفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية حيث تقوم الدولة برفع التعريفة الجمركية على اتيراد هذه السلع واحياناً تقوم بمنع استيراد هذه السلع نهائياً.

٥- سياسة تشجيع الادخار الموجه نحو الاستثمار

تهدف هذه السياسة الى تقليل حجم الانفاق الحكومي ومحاولته توجيه المدخرات نحو الاستثمار مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي اي العرض الكلي مما يساعد في تخفيض الاسعار واعادة الشرائية للنقود. (لوادي ،خريس . عباس .٢٠١٠:٣١٢)

٣- الرقابة المباشرة

أ- تلجأ الدولة الى سياسة الرقابة على الاسعار وقد الاسعار تضع حدود اعلى الاسعار تمنع من ارتفاع الاسعار الى اعلى منها.

ب- تلجأ الى الدولة الى سياسة البيع بالبطاقة وذلك حتى توفر المواد للمواطنين بالكميات المرغوبة عند اسعر معتدلة.

ت- تلجأ الدولة الى سياسة القيود الكمية على الاستيراد وخصوصا عندما يكون جزء من التضخم قادما من الخارج.(حردان ،١٩٩٧:٢٠٠)

ثانياً: الاطار النظري لمفهوم الاستثمار.

المفهوم العام لاستثمار: يشير مفهوم الاستثمار على أنه الاضافة الى رصيد المجتمع من رأس المال من خلال عملية انتاج السلع الرأس مالية او الاستثمارية مثل شراء الآلات والمعدات الجديدة والمباني والمصانع ومثل هذه السلع لا تستخدم في الاستهلاك الجاري وانما يتوقع ان تضيف الى المخازن السلعي والدخل في المستقبل (عبدالله- الراوي،١٩٢-١٨ :٢٠١٠)

١- الاستثمار هو توظيف النقود لأي أصل او ملكية او ممتلكات او مشاركة يحتفظ بها للمحافظة على المال او تنمية سواء بأرباح دورية او بزيادات في قيمة الاموال في قيمة الاموال في نهاية المدة وبمنافع غير مادية.

٢- كما يعرف الاستثمار لغويا هو استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن .

٣- ويعرف ايضاً بأنه تخصيص راس المحصول على وسائل انتاجية جديدة او تطوير وسائل انتاجية قائمة للحصول على مزيد من السلع والخدمات.

١:- أنواع الاستثمار

يمكن تميز بين عدة انواع للاستثمار منها.

١- انواع الاستثمار بحسب كعيار الجنسية

أ- الاستثمار الداخلية (الوطنية):هو توجيه المدخرات لتكوين رأس مال حقيقي جديد داخل الدولة٠(الواعظ ،١٩٧٤:٣)

ب- الاستثمار الأجنبي :-هو توجيه جانب من اموال المشروع او خبراته التكنلوجية الى العمل في مناطق جغرافية خارج الدولة (عبدالله .٢٠١٠:٢٠)

٢- انواع الاستثمارات حسب اسلوب ادارة المشروع الاستثمارية

أ- الاستثمار المباشر.

قيام المستثمر الاجنبي سواء كان طبيعياً ام معنوياً باستثمار امواله داخل الدولة المضيفة وذلك بأنشاء مشروع يحفظ فيه لنفسه حق السيطرة والادارة واتخاذ القرار.

ب- الاستثمار الغير مباشر.

هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يقتصر على انتقال الاموال النقدية دون ان يكون للمستثمر الأجنبي بالرقابة او السيطرة واتخاذ القرار في هذا الشكل من الاشكال الاستثمارات (عبدالله،٢٠١٠:٢٢)

٣-انواع الاستثمارات حسب الجهة التي تقوم بها:

أ- الاستثمار الخاص

هو الاستثمار الذي تمارسه جهة خاصة سواء كان فردا أم عبر شركات خاصه
المال الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتحويلة اما من فائض الايرادات عن الانفاق العادي او من حصيلة القروض التي تطرحها للاكتتاب العام او من حصيلة القروض الأجنبية اي تعقدها الحكومات والهيئات الأجنبية
من المال الحقيقي الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتحويلة اما من فائض الإيرادات عن الانفاق العادي او من حصيلة القروض التي تطرحها للاكتتاب العام اومن حسيل القروض الأجنبية اي تعقدها من الحكومات والهيئات الأجنبية (، ٢٠١٠:١٨٣ طوروس) .

٢- الأسس والمبادئ العلمية في اتخاذات القرارات الاستثمارية :

ان يعتمد -من اجل الوصول الى قرار استثماري سليم لابد من الأخذ بعين الاعتبار العاملين التالين اتخاذ القرار الاستثماري على اسس علمية ومن اجل تحقيق ذلك من اتخاذ الخطوات التالية ؟

أ-التحديد الهدف الأساسي للاستثمار
ب.بتجميع المعلومات للازمة لاتخاذ القرار
ج- تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية لاتخاذ القرار
د- تقيم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة
هـ-اختيار البديل او الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحدودة.

٢-يجدر بمتخذ القرار ان يراعى بعض المبادئ او المعايير عند اتخاذ القرار ومن اهم المبادئ

أ- مبدا تعدد الخيارات الفرص الاستثمارية

يعتبر هذا المبدأ احد الأركان الأساسية من اركان القرار الاستثماري ويستمد اصوله من حقيقة ان المواد المتاحة لدى المستثمر (فردا او مؤسسة) مهما بلغ حجمها فأنها لابد ان تتصف بالندرة بينما تكون الفرص الاستثمارية المتنافسة على استقطاب تلك الأموال ومتعددة في معظم الأحيان لذا يتطلب من متخذ القرار اختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة التي تتصف مع استراتيجية وهدفة من الاستثمار وذلك من خلال المفاضلة بين تلك الفرص بدلا من يوجه امواله اول فرصة استثمارية تتاح له

ب ـمبدا الخبرة والتأهل:

من اجل الوصول الى قرار استثماري سليم يتطلب مستوى من والخبرة افان ذلك معين الدراية والتي قد لا تتوفر لجميع فئات المستثمرين

ج-مبدأ الملائمة:

يشكل مبدا الملائمة واحد من التي بالمستثمر الأركان الأساسية يفترض مراعاتها عند وضع الاستراتيجية الاستثمارية ويجد هذا المبدأ تطبيقه في المجال العملي عندما يقوم المستثمر باختبار المجال من بين عدة بدائل مقترحة .(العيساوي :٢٠١١:٣٣) الاستثماري المناسب

د-مبدا التنوع او توزيع المخاطر الاستثمارية:

مجمل المستثمر في تحقيق ما يعرف بالعائد المتوقع على الأموال يمكن تلخيص اهداف المستثمر (الهدف)وهذا يعني ان كل مستثمر في العادة العائد على الاستثمار الذي يطمح في تحقيقه وذلك في صور هدف ومن اجل تحديد ذلك الهدف (العائد) فانه لابد من خصم التدفقات النقدية الداخلية (العوائد المتوقعة)بموجب معدل خصم والذي عادة يمثل تكلفة راس المال المستثمر من اجل الوصول الى القيمة الحالية لتلك التدفقات واستنادا الى ما تقدم فانه لا يمكن للمستثمر ان يضمن تحقيق العائد (الهدف) على استثماراته الا بتحقيق الشرطين التالين

أـ ان تكون التدفقات النقدية من الاستثمار مؤكدة تماما من حيث القيمة

ب ـ ان تكون مؤكدة منة التوقيت الزمني. (العيساوي ، 2011 : 33 .(بان تكون حيث: اهداف الاستثمار:

تختلف اهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار حيث قد يكون الهدف من عملية الاستثمار هوة تحقيق النفع العام كما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق العائد او الربح كما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات التي تقوم بها قطاع الاعمال وبصورة عامة يمكن القول ان اغلب الدراسات التي تتناول موضوع الاستثمار تركز على الاستثمارات في قطاع الاعمال اي الاستثمار الذي يهدف الى

١- تحقيق عائد او ربح والذي يترافق بمستوى معين من المخاطرة ويمكن اجمالي اهم الاهداف عملية الاستثمار فيما يلي قيق عائد مناسب وحيث ان هدف اي مستثمر هو حصول على عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع

٢-المحافظة على قيمة الاحوال المادية :اي المحافظة على قيمة راس المال الاصلي المستثمر .في المشروع

٣-استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته: وهذا يعني ان المستثمر يسعى دائما من وراء استماره لامواله في مشروعات استثمارية في الحصول على عائد مستمر وزيادة وتنمية باستمرار-حد مناسب من السيولة

٤- ضمان السيولة اللازمة من للمستثمر هو توفيرحد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العمل والعملية الانتاجية

ومن اجل المكن من حالات الطوارئ تغطية الحالات غير المحسوبة التي تواجه العملية الانتاجية (٢٠١٠:٢٣)

الدوري العوامل المؤثرة في الاستثمار:

١-الاستقرار السياسي:

:يلعب الاستقرار السياسي دور كبير ومؤثرا على الاستثمار والمستثمرين داخل البلد المعني ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطرة السياسية التي تختلف منة دولة الى اخرى وعلى المستثمر ان يا خذ بنظر الاعتبار طبيعة النظام السياسي وجماعات الضغط والمعارضة وطبيعة الحكومة من حيث الكفاءة والقبول اضافة الى العوامل الدولية والعوامل المتعلقة بمدى التجانس السكاني والثقافي والاجتماعي وذلك لتأثير الاستقرار السياسي على الانتاج وحجم الطلب والعرض وكلفة مستلزمات الانتاج كما ان الاستقرار السياسي يؤدي الى الاستقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على الاستقرار الاستثمارات وتوسعها وتنوعها(شبيب:٢٠٠٩:٢٧)

2- الاستقرار الاقتصادي : يقاس الاستقرار السياسي بدرجة المخاطرة الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار ومدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عوامل اقتصادية محلية مثل درجة النمو ومعدلات التضخم والسياسات المالية والنقدية للدولة ومتانة الاسواق المالية وحجم الاستثمارات الممولة محليا او كون المخاطر خارجية نتيجة الانكشاف الاقتصادي وطبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول الاخرى والانضمام الى منظمات دولية او اقليمية وشروط التبادل المالي والتجاري بينهما.

٣-معدل اسعار الفائدة

يؤثر سعر معدل الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلة الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات او عوائدها وان معدل الفائدة هو سعر راس المال او التمويل وهوة ثمن تأجيل الاستهلاك اي التعويض عن الاستهلاك بشكل اموال اضافية تدفع في المستقبل وتأثر اسعار الفائدة بجماعة عناصرهما مقدار العرض والطلب للأموال التي ترتبط بالميل الحدي للاستهلاك ودرجة المخاطر ومدة الاستثمار وكلفة التمويل ودرجة المنافسة وطبيعة الساسة النقدية المطبقة بهذا الشأن .(١٩٨٤ :٥٩)علي

4-الدخل القومي :

يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات واهم العناصر المؤثرة هي حجم الدخل المتاح ومعدلات النمو في الدخل وتوزيع الدخل القومي وانعكاس ذلك على متوسط الدخل حيث حجم الى ارتفاع الحدي كلما كبر الدخل ادى الميل للادخار ويؤدي ذلك الى الفردي خلق استثمارات ذات طاقة انتاجية وكلما نمو واسعة زاد ارتفاع حجم الدخل القومي يعني ومرونة الطلب الكلي للمجتمع اضافة الى زيادة الادخارات وهذا يشجع على القيام بتنفيذ الاستثمارات شبيب ، مما يعكس علاقة طردية بين الاستثمار والدخل القومي (ال شبيب ،١٩٨٤:٢٨)

٥-معدلات التضخم:

ان ارتفاع معدل التضخم يؤثر سلبيا على الاستثمار لأنه يخلق جو من عدم الاستقرار في قطاع الاعمال ويؤدي الى عدم معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل او الأموال المستثمرة ويدفع درجة المخاطر لأنه يؤدي الى الارتفاع العام في الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود ويؤثر في تحديد القيمة الحقيقية للدخول والارباح ويؤثر على القيمة الحقيقية لراس المال المستثمر مما يؤدي الى انخفاض الرغبة في الاستثمار في بلد يعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم

٦- توفير البني التحتية الارتكازية والانفتاح الاقتصادي:
ان توفير البني التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الانتاجية منها يعد من اهم العناصر المؤثرة على الاستثمار والمقصود بالبني التحتية الطرق والمواصلات والاتصالات والانترنيت والموانئ الكهرباء الماء نظام مالي ومصرفي في متطور وشامل سوق مالي كفوء وتطبيقات الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وكذلك تلعب مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات الاستثمار وخاصة الاجنبية منها . (شمس الدين 42:1989)،

محايد الاستثمار ام (البيئة الاقتصادية وبوسط حسابي ((64. 10) وهذه قاطع البيئة على على قرارا الفقرة ٤) حول تاثير وبنسبة (يوضع بشكل تاثير الاستثمارية قرارات وانعكاس التضخم على ويعتبر هذا مدى تاثيرها الجانب مهم كون البيئة تبين ثمار البيئة 39وبين متخذي تاثير على التضخم اما الفقرة (١) حول كفاءة القرارات الاستثمارية وكانت لها بوسط حسابي () ويكون تاثيرها متوسط على التضخم 6 4اما الفقرة () التشريعات تاثيرها السلبي التضخم . القانونية على بوسط (حسابي (١٩٧ ٧ من العملية . اما الفقرة () الثقافة المجتمع التاثيرات للغير واضحة الاستثمارية وتاثيرها على قرارات بوسط حسابي (٣ الاستثمار (4 . وذلك يوضح بشك لكبير التاثير الاجتماعي على التضخم وانعكاس على الاستثمار اما الفقرة . () جتاثير والتقاليد على العادات (ووسط (٣) مئوية) الاستثمار المعياري (١ وانحراف 65 . حسابي 4 . وبنسبة ٦٥ . 9 (79وبذلك يكون تاثيرها ومتوسط على الفقرة) واضح قرارات الاستثمار . اما)

للمعلوماتية الايجابي القرارات بوسط والتقنيات الحديثة تاثيرها على (متخذي الاستثمارية حسابي (٣ 7 .وهنا المعلوماتية الحديثة تاثير يجب العملي على العملية الاقتصادية ايجابي من ناحية النقد وهناك تاثير من جانب اخر لهذه المعلومات من ناحية طالبن العمل ويكون التاثير بشكل غير 10مباشر على التضخم وانعكاسه على الاستثمار . اما الفقرة () يمكن الاستعانه بالخبرات ا الاجنبية على دراسة تتجارب بعض الدول لاتخاذ قرار الاستثمار ناجح على كافه الاصعدة ويبين هنا بالنسبة لاقتصاد العراقي لان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على النفط وبذلك يكون بعض التجارب يمكن ان توافق ذلك الاقتصاد وبعضها لا يمكن الاستفادة منها هناك تجارب ناجحة وقريبة على الاقتصاد العراقي ويمكن ان نقول لها تاثير محايد على هذا المحور

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا : الاستنتاجات

1-يلاحظ من خلال عرض نتائج التحليل ان للتضخم تاثير على قرار الاستثمار وذلك بحصول عالي متوسط(٤.٤) .ونسبة مئوية (٥٦ .٨٢) ويبين التاثير حسابي الايجابي حيث يتوقع المستثمرين هناك تأثير على ارباحهم والتي تعود عليهم بفائدة وهذا يؤثر على قراراتهم الاستثمارية ٣ انعكاس على قرار الاستثمار وشكلت وسط حسابي .٣٣.

٢- للجانب السياسي (٣.٣) وبنسبة مئوية (٧٥ .٧٦ (ويؤدي عدم الاستقرار السياسي والقوانين لا يشجع على استقرار الاستثمار وتوسعه كذلك التشريعات القانونية وتأثيرها السلبي الغير واضح في العملية .الاستثمارية

ثانيا : التوصيات

1-تقليص الانفاق الحكومي بكافه اشكاله ورفع معدل الضريبة على ربحية الانشطة التي لا تعكس اثار ايجابية على الاقتصاد الوطني

2-تفصيل دور المصارف المركزية في ممارسة السياسة النقدية باتجاه التأثير في السيولة المتداولة في السوق

3- تفصيل دور وزارة المالية في ممارسة السياسة المالية للتأثير في السيولة المتداولة في الاسواق ايضا

4-اتاحة البيانات امام الباحثين ومتخذين القرارات الاستثمارية عن معدلات التضخم واسعار الفائدة واسعار الصرف

5-تنشيط دور المؤسسات الانتاجية لزيادة الانتاج وتحسين الاداء.

سورة-يوسف-الابة(٧٦)

ثانيا: الكتب

١-حسام علي داود مبادئ الاقتصاد دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الاولى٢٠١٠.

٢-حسين بن سالم الزبيدي التضخم والكساد الوراق للنشر والتوزيع . - .الطبعة الاولى ٢٠١١

٣-د نزار .سعد الدين العيسى مبادى الاقتصاد الكلى (كيف يعمل الاقتصاد في النظرية . والتطبيق الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ٢٠٠١

4 .د وديع طوروس الاقتصاد الكلي المؤسسة الحديثة للكتاب الطبعة الاولى ٢٠١٠

٥سعود (جامعة الاسكندرية الاقتصاد الكلي الدار الجامعية – ٢٠٠٤

٧-الاطاجر حيدر حردان ميادى الاقتصاد دار المستقبل النشر والتوزيع عمان الاردن

. .-8ابراهيم محمد خريس مبادى علم الاقتصاد محمود حسين الوادي - دار والتوزيع والطباعة الطبعة الثانية ٢٠١٣ المسيرة للنشر ، وإنم . د. احمد عارف عساف .

٩-احمد وليد الكلي دار أفسد صافي الاقتصاد ومحمود حسين الوادي المسيرة والتوزيع والطباعة ٢٠٠٩ الطبعة الاولى للنشر احمد) . استاذ كلية التجارة جامعة الاسكندرية) التحليل الاقتصادي ال

١٠د عبد الرحمن يسري الطبعة ١٩٩٥ الاولى الدار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع

١١ د. عفاف عبد الجبار سعيد- مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي دار لا

١٢د مجيد علي حسين د. ٢٠٠٤ وائل للنشر والتوزيع الطبعة الاولى

١٣د. عبد الله عبد الكريم ضمانات الاستثمار فى الدول عبدالله لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الاشارة الى منظمة التجارة العالمية لم هذ المجال دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الاولى الاصدار تمرد العربية (دراسة قانونية مقارنة الاول ٢٠١٠

٦-احمد عمر الرواي - دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات اصدار مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية الطبعة الاولى ٢٠١٣

١٤ - انتصار حسن باحث اقتصادي - الواعظ هيئة اعداد الخطط النماذج التخطيطة وزارة التخطيط بغداد العراق نموذج ديناميكي للمستخدام المنتج وتوزيع الاستثمارات على القطاعات الرئيسي الاقتصاد ١٩٧٤ في القومي (كاظم العيساوي دراسات الجدوى 15-جاسم الاقتصادية وتقيم المشروعات (تحليل نظري وتطبيقي - دار المناهج للنشر والتوزيع - الطبعة الاولى

-16مؤيد عبد الدوري جامعة عمان الاستثمار الرحمن - ادارة والمحافظ الاستثمارية اثراء للنشر والتوزيع - الاردن - الطبعة الاولى د. دريد كامل ال شيب – الاستثمار 17التحليل الاستثماري - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع - الطبعة العربية 18

18-عبد المنعم السيد علي سمدخل في علم الاقتصاد الدار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع مدخل في علم الاقتصاد دراسة مبادى الاقتصاد الرسمالي والاشتراكي الجزء الثاني من مبادئ الاقتصاد الكلي كلية الادارة واقتصاد جامعة المستنصرية بغداد
19-عبد الامير ابراهيم شمس الدين اصول الاقتصاد الكلي الموسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع الطبعة الاولى